

C.A.C,22/10/2015,5244

Identification			
Ref 21290	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 5244
Date de décision 22/10/2015	N° de dossier 2322/8203/2015	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Fonds de commerce, Commercial		Mots clés Paiement partiel, Obligation de prêter serment (Non), Lettre de change	
Base légale		Source Non publiée	

Texte intégral

أصل القرار المحفوظ بكتابه الضبط
بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء باسم العنك و طما لقانون
أصدرق محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 22/10/2015
وهي مؤلقة من السنة:
في جلسها العلنية القرار الآتي نصه: بين : السيد 11 محمد عبد الله.
ينوب عنه الأستاذ محمد البلعيدي المحامي بهيئة الرباط.
بوصفه مستأنفا مرن حمه
وبين : السيد 22 العربي. عنوانه 28 نهج الهدى ضيكة.
ف رقم : 2015/8203/2322
بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستتجات الطرفين ومجمع الوثائق المدرجة بالملک.
وبناء على نثیر المسدشار المقرر الذي لم نقع تلاوته بإعفاء من الرئيس وعدم معارضته الأطراف. واستدعاء الطرفين لجلسة
.2015/10/01
وتطبیقا لمقتضیات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والالفصل 328 وما يليه و429 من قانون المسطّر المدنیة.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث تقدم السيد 11 محمد عبدالله بواسطة دفاعه بمقال استئنافي مؤدي عنه بتاريخ 13/03/2015 يستأنف بمقتضاه الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط في الملف عدد 2158/8/2014 والذي قضى بأداء المدعي عليه للمدعي مبلغ 23.078 درهم ومبلغ 2.000 درهم تعويض.

في الشكل:

حيث قدم الاستئناف مستوفيا للشروط الشكلية المطلبة قانونا أجلا وداء وصفة فهو مقبول شكلا.
في الموضوع:

حيث يسند من وثائق الملف والحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه تقدم بواسطة دفاعه بمقال افتتاحي لدى كتابة ضبط المحكمة التجارية بالرباط يعرض فيه أنه دائن للمدعي عليه بمبلغ 23.078 درهم بموجب كمبيالة وته امتنع عن أداء هذا المبلغ، ملتمسا الحكم على المدعي عليه بأدائه له مبلغ 23.078 درهم اصل الدين وتعويضا عن التماطل قد 5.000 درهم مع النfan المعجل والإكراه في الأقصى. من هنا مقاله بكمبيالة وشهادة بنكية برهنها أدائه.

وبعد استئناف كافة الإجراءات المسطرية صدر الحكم المطعون فيه استئنافه الطاعن مؤسسا استئنافه على ما يلي : أنه أدى قسط من هذه المبالغ على أساس أنه سوف يسنرجع السند الذي قدمه المستأنف عليه إلا أن هذا الأخير قدم سنه إلى المحكمة مطالبا بكافة المبالغ على أنه توصل بقسط منها نتظر لكونه توصل به، ملتمسا الحكم له بكافة المبلغ. وأنه يتطلب استدعاء المستأنف عليه للحضور إلى المحكمة بغية الاستماع إلى الطررين وداء اليمين على أنه لم يتوصل بكافة المبالغ ونه مستعد لأداء هذه المبالغ. وأرفق مقاله بنسخة حكم وغاء التبليغ.

حيث أدرجت القضية بجلسة 01/10/2015 نقرر اعتبار القضية جاهزة وحجزها للمداولة للنطق بالقرار الاسكافي بجلسة 22/10/2015.
محكمة الاستئناف

حيث ون عاب المستأنف على الحكم المطعون فيه فيما قضى رغم أنه أدى قسط من المبلغ المسطر بالكمبيالة إلا أن الثابت من وثائق الملف فإن الطاعن لم يدل بما يثبت ادعاؤه الأداء الجنسي مما يجعل ملتمسه الرمي إلى أداء اليمين لا مبرر له ما لم يعزز بما يفيد الأداء الجزي الذي يدعوه خاصة وأنه لم يحدد المبلغ الذي

ف رقم : 2015/8203/2322

يدعي أداؤه ولا كيفية أدائه مما تكون منارقه على هذا الأساس منازعة سلبية ، الأمر الذي يجعل ما قضى به الحكم المطعون فيه مصادقا للصواب ويعتبر معه التصرير بتأييده ورد الاستئناف بخصوصه.

وحيث يتعين تحمل المستأنف الصائر.

لمده الأسباب

فإن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي دبت انتهائيا علينا وحضوريا.
في الشكل : بقبول الاستئناف

في الموضع : برده وتأييد الحكم المستأنف و بإبقاء الصائر على نفعه.

وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة اعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

الرئيس المستشار اكـزـد كاتب الضبط